

رقمنة المالية العامة في الجزائر: تحديات التطبيق في ظل القانون العضوي 15-18 وقانون المحاسبة العمومية 23-07¹⁷

The Digitalization of Public Finance in Algeria: Implementation Challenges under Organic Law 18-15 and Public Accounting Law 23-07

بوشمبة بدرية

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، badrabouchamba@gmail.com

تاريخ القبول: 2026/07/16

تاريخ الاستلام: 2026/04/30

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مسار التحول الرقمي للمالية العامة في الجزائر، بالانتقال من التسيير بالوسائل إلى التسيير بالأداء والنتائج؛ حيث تكمن إشكالية البحث في مدى فعالية البيئة التشريعية (القانون العضوي 15-18 وقانون 07-23) في دعم الأوعية التقنية للرقمنة. وقد اعتمدنا على منهج تحليلي يسمح بتقييم الأنظمة الرقمية المستحدثة في قطاعات الضرائب، والجمارك، والميزانية. وتوصلنا في النهاية إلى أن الأنظمة الحالية (مثل Jibaya'tic و SIGB) تدعم الحوكمة والشفافية، لكن نجاحها العملي يتوقف على "التكامل البيئي" وتجاوز عزل وتنشئت البيانات، وكذا ضعف التنسيق المؤسسي. لذا نوصي بضرورة تأهيل المورد البشري لتفعيل الرقابة الذكية، وصياغة إطار قانوني موحد للسيادة الرقمية المالية يحقق التكامل الوظيفي والأنظمة بشكل لحظي.

الكلمات المفتاحية: مالية عامة ؛ محاسبة عمومية ؛ رقمنة ؛ قانون عضوي ؛ حوكمة مالية

تصنيفات XNN : H61 ؛ M48 ؛ O38

Abstract: The objective of This study is to highlight the trajectory of digital transformation in Algeria's public finance, marking the transition from "resource-based management" to "performance-and-results-oriented management." The research problem lies in evaluating the effectiveness of the new legislative environment—represented by Organic Law 18-15 and Law 23-07—in supporting the technical infrastructure required for digitalization. Utilizing an analytical methodology, the study assesses the newly implemented digital systems within the tax, customs, and budget sectors. The findings conclude that while current systems, such as Jibaya'tic and SIGB, enhance financial governance and transparency, their practical success is contingent upon achieving "interoperability" and overcoming data silos and fragmentation, as well as addressing institutional coordination gaps. Therefore, the study recommends the necessity of developing human capital to activate "smart auditing" and formulating a unified legal framework for financial digital sovereignty that ensures real-time functional and systemic integration

Keywords: Public finance ; Public accounting ; Digitalization ; Organic law ; Financial governance

Jel Classification Codes : H61; M48; O38

مقدمة:

ان المالية العامة هي الإطار التنظيمي والمؤسساتي لكل دولة، باعتبارها المزيج القانوني والسياسي والاقتصادي الذي يحقق توازن التوليفة الثلاثية (الاقتصادية والمالية والاجتماعية). لذا فان ضبط المالية العامة والتحكم فيها بشكل مدروس أصبح يمثل دوراً سيادياً تمارسه الدولة في اطار تدخلها في النشاط الاقتصادي؛ فالدولة لم تعد اليوم مجرد حارس للموارد ولسيرورة الاقتصاد، بل أصبحت فاعلاً استراتيجياً يقع على عاتقه تقييم وتقويم المسار العام للاقتصاد، خاصة في فترات الأزمات المالية وحالات الانكماش الاقتصادي. ومن أجل ضمان تحقيق التوازنات الكبرى (الاقتصادية، المالية، والاجتماعية)، بات لزاماً على الدولة تطوير أدواتها التسييرية والانتقال نحو رقمنة القطاع العام كضرورة حتمية لضمان كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات.

وفي هذا السياق، انتهجت الجزائر هندسة جديدة لماليتها العامة، تجسدت في انتقال جذري من تسيير قائم على الإجراءات والوسائل إلى تسيير متمحور حول الأداء والنتائج. هذا التحول الهيكلي تطلب ترسنة قانونية معاصرة، تمثلت في القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية الذي وضع حجر الأساس للميزانية القائمة على البرامج، ودُعِمَ بصور القانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتسيير المالي، الذي جاء لعصرنة القواعد المحاسبية في القطاعات العمومية وتوفير بيئة تشريعية متينة لإدماج أنظمة المعلومات الرقمية في تسيير المال العام.

ان التوجه نحو الرقمنة لم يعد مجرد خيار تقني، بل هو إعادة صياغة للمركزات المنهجية والمفاهيمية الذي تدار بها مالية الدولة، بما يضمن شفافية العمليات المالية وسرعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية (الحوكمة المالية) و بناءً على ما سبق ذكره ، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: هل الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي استحدثه المشرع الجزائري (عبر القانونين 15-18 و 07-23) يستجيب لمتطلبات رقمنة المالية العامة، وما هي سبل تكيف الهياكل المالية مع هذه الهندسة الجديدة لضمان التوازنات الاقتصادية المنشودة؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة المالية العامة (التأصيل والنظريات)

إن التوجه نحو رقمنة المالية العامة في الجزائر ليس مجرد تحديث تقني، بل هو معالجة مفاهيمية ومنهجية للاختلالات التي ارتبطت بالقانون 84-17 والقانون 90-21. مثل 'صعوبة الولوج للبيانات' و'نظام محاسبة الصندوق' والتي طالما كشفت عجز الوسائل التقليدية عن تحقيق الشفافية. لذا، أصبح من الضروري تحويل المعلومة المالية من طابعها الورقي المغلق إلى بيئة رقمية مفتوحة تضمن تكريس مبادئ الحوكمة.

المطلب الاول : رقمنة المالية العامة في ظل تحديات الحوكمة المالية

ان رقمنة المالية العامة أضحت ضرورة قصوى تتجاوز كونها توجه سياسي لتبني التكنولوجيا؛ الى حتمية تقنية ومؤسسية لتكريس مبادئ الحوكمة المالية، والتعافي من الاختلالات والعقبات البنيوية التي شهدتها مختلف القطاعات العمومية في ظل الأنظمة التقليدية. لذا، فإن هذا التحول الرقمي يهدف في جوهره إلى إعادة صياغة المفاهيم المالية بما يتوافق مع متطلبات الكفاءة والشفافية.

الفرع الاول : مفهوم المالية العامة الرقمية وخصائصها :

1. مفهوم التحول الرقمي: يُعرف التحول الرقمي على أنه استخدام التقنيات الرقمية الحديثة مثل الحوسبة السحابية أو إنترنت الأشياء لتحقيق تحسينات كبيرة في الأداء، كما يُنظر إليه كعملية انتقال المؤسسات الحكومية نحو العمل وفقاً لنماذج أعمال (Business Models) تعتمد على التكنولوجيا الرقمية وعلى بنية تحتية تتسم بالمعرفة والإبداع لتقديم خدمات عامة بكفاءة وفعالية عالية وبذلك، يتجاوز التحول الرقمي في مفهومه الاستراتيجي مجرد "الرقمنة التقنية" (تحويل الورق إلى ملفات إلكترونية) ليشمل إعادة هندسة العمليات الإدارية بما يضمن الاستجابة اللحظية للمتغيرات الاقتصادية.

2. مفهوم المالية العامة (من التقليدي إلى المعاصر):

يقصد بالمالية العامة إدارة إيرادات الدولة ونفقاتها وأعباء الديون من خلال مختلف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. وتشمل المكونات الرئيسية للمالية العامة الأنشطة المتعلقة بتحصيل الإيرادات، ودفع النفقات لدعم المجتمع، وتنفيذ استراتيجية التمويل (مثل إصدار الدين الحكومي).

فالمالية العامة في مفهومها التقليدي هي "فن جمع الأموال وإنفاقها لتقديم خدمات عامة"، فهي تمثل الممارسة السيادية للدولة في تعبئة الموارد وتوجيه النفقات لتحقيق التوازنات الكبرى وتخفيف تقلبات الدورة الاقتصادية. وتعتمد كفاءة الحكومات في أداء هذه المهام تاريخياً على قدرتها على جمع ومعالجة كميات هائلة من البيانات (قيم الدخل، أعداد العاملين، ومستحقي المزايا).

إلا أن هذا المفهوم التقليدي شهد ثورة رقمية غيرت من طبيعة التعامل مع هذه البيانات بسبب التحول الرقمي؛ فبعد أن كان جمع المعلومات المالية والضريبية والاجتماعية يتم بطرق يدوية وببيروقراطية تؤدي غالباً إلى "صعوبة الولوج للمعلومة" أو "عدم دقتها"، أصبحت **المالية العامة الرقمية** اليوم هي البيئة التقنية التي تسمح بمعالجة هذه البيانات بشكل آني وذكي، مما يدعم اتخاذ القرار المالي بدقة وسرعة، ويضمن تحويل المعلومة المالية من طابعها الورقي المغلق إلى بيئة رقمية مفتوحة تكرس مبادئ الحوكمة.

وعليه فإن المفهوم الحديث للمالية العامة يرتبط بالتحول الرقمي من حيث ثلاثة أبعاد هي :

- **البعد المنهجي:** تحول المالية من "تسيير بالوسائل" إلى "تسيير بالأداء (Performance-based Budgeting) عبر أنظمة برمجية تقيس مدى تحقيق الأهداف.
- **البعد الإجرائي:** استبدال المسارات البيروقراطية الطويلة بـ "تدفقات رقمية (Digital Workflows)" تربط بين الخزينة والأميرين بالصرف والبنك المركزي بشكل لحظي.
- **البعد الرقابي:** الانتقال إلى مفهوم "الشفافية المطلقة" حيث تصبح البيانات الميزانية متاحة للمعالجة والتحليل، مما يعزز من قدرة الدولة كفاعل استراتيجي في إدارة الأزمات.

3. رقمنة المالية العامة كحلقة وصل بالقطاعات العمومية

يرتبط مفهوم المالية العامة الرقمية ارتباطاً وثيقاً بمدى رقمنة القطاعات العمومية الأخرى؛ فإذا كانت المالية العامة تعتمد في كفاءتها على معالجة كميات هائلة من البيانات (دخل الشركات، أعداد العاملين، مستحقي المزاياء)، فإن **رقمنة القطاعات العمومية** هي التي تضمن تدفق هذه البيانات بجودة عالية ومن مصادرها الأولية. ويمكن تجسيد هذا الربط في نقطتين أساسيتين:

- **من حيث تعبئة الموارد (الجمع):** إن رقمنة القطاعات الخدمية والتجارية تضمن للدولة دورها السيادي في تحصيل الإيرادات والرسوم بشكل آلي ودقيق، مما ينهي عجز الوسائل التقليدية عن حصر الوعاء الضريبي والجمركي، ويحولها إلى "بيئة رقمية مفتوحة" تضمن تعظيم الموارد.
- **من حيث ترشيد الإنفاق (التوجيه):** إن انتقال القطاعات العمومية (كالصحة والتعليم والتضامن) إلى بيئة رقمية يسمح للمالية العامة بـ **تقييم وتقويم المسار العام للاقتصاد**؛ حيث تصبح النفقة العامة موجهة بناءً على "احتياجات رقمية حقيقية" وليست تقديرات ورقية تقريبية. هذا الترابط هو ما يجسد مفهوم **"الفاعل الاستراتيجي"** للدولة، حيث تضمن الرقمنة القطاعية أن كل دينار يتم إنفاقه يساهم فعلياً في تحقيق توازنات التوليفة الثلاثية (الاقتصادية، المالية، والاجتماعية).

وفي هذا السياق، تسعى الجزائر فعلياً نحو تحقيق هذا التكامل والربط البيئي عبر إطلاق 'بوابة الخدمات الحكومية' وتطوير 'نظام المساهمة الرقمي'، وذلك لضمان تدفق المعلومات المالية من مصادرها القطاعية مباشرة إلى "أنظمة التسيير المالي المركزي".

الفرع الثاني: خصائص المالية العامة في البيئة الرقمية

تكتسب المالية العامة في بيئتها الرقمية خصائص بنوية تهدف أساساً إلى تعزيز **"قوة المالية العامة"**. وتُعرف هذه القوة بقدرة الدولة على تدبير مواردها المالية بكفاءة واستدامة من خلال الإدارة الصحيحة للإيرادات، والنفقات، والدين العام، والاستثمارات. ومن هذا المنطلق، وبناءً على تقرير "الراصد المالي" الصادر عن صندوق النقد الدولي إبريل 2018 تتجلى خصائص المالية الرقمية كركائز أساسية لهذه القوة تتحدد في :

أولاً- الخصائص الرقابية القانونية :

- 1- **تعزيز الشفافية الهيكلية (Transparency Accrue)** بناءً على مفهوم قوة المالية العامة، فإن الرقمنة تمنح خاصية "الشفافية المطلقة" التي تتجاوز مجرد نشر الأرقام إلى جعل المعلومة المالية أداة

للمساءلة والتدقيق. هذه الشفافية هي التي تميز مالية الدول المتقدمة، حيث تساهم الرقمنة في تقليص الفجوات الهيكلية والسياسية التي قد تعيق إدارة الموارد في الدول النامية من خلال :

تتبع الأثر الرقمي: توفر الأنظمة الرقمية معلومات دقيقة وموثوقة يسهل الوصول إليها، مما يشكل أساساً لتقييم السياسات المالية.

تعزيز الثقة: المؤسسات الشفافة التي تتيح البيانات للجمهور تساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وهو أمر حيوي للنمو الاقتصادي.

2- إدارة المخاطر الرقمية (Managing Digital Risks)

الحكومة المالية الرقمية ليست تقنية فقط، بل هي نظام لإدارة التحديات الناشئة:

- **الأمن السيبراني**: حماية الأنظمة المالية من الهجمات التي قد تعطل الوظائف الحكومية أو تؤدي لتسريب بيانات المواطنين.
- **مكافحة الاحتيال الرقمي**: مواجهة محاولات التلاعب بالبيانات الرقمية للتهرب الضريبي أو المطالبة بمزايا غير مستحقة.

ثانيا- الخصائص الوظيفية :

- 1- **كفاءة إدارة الدين والموارد (Gestion Prudente)**: تتجلى خصائص المالية الرقمية في توفير أدوات دقيقة لإدارة الدين العام وتوجيه الاستثمارات. فقرة المالية العامة تركز على :

خفض تكاليف الامتثال: تقليل التكاليف العامة والخاصة للامتثال الضريبي

تحسين كفاءة الإنفاق: استخدام الأدوات الرقمية لضمان وصول الموارد إلى مستحقيها وتقليل الهدر.

- 2- **الأنية في البيانات**: القدرة على مراقبة تحصيل الإيرادات في الوقت الفعلي (Real-time monitoring)، مما يسمح بإدارة مالية أكثر دقة. وهو ما تحققه الرقمنة عبر خاصية "الرقابة الآلية والانية" التي تضمن عدم تجاوز الحدود الميزانية الأمانة، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات التي تحقق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي.

ثالثا- الخصائص الاستراتيجية (التطويرية):

- 1- **دعم الإصلاحات الهيكلية والنمو**: تعتبر الرقمنة خاصية ديناميكية تدفع نحو الإصلاح الهيكلية للإدارة المالية؛ فهي تحول المالية العامة من مجرد "جهاز إنفاق" إلى "محرك للنمو". ومن خلال تحسين إدارة الموارد وتفعيل الاستثمارات العمومية رقمياً، تتقلص الفوارق بين الأنظمة المالية وتزداد قدرة الدول (خاصة النامية منها) على مواجهة التحديات الهيكلية والسياسية. كما تفتح الرقمنة آفاقاً لخيارات سياسية لم تكن متاحة سابقاً:

- الوصول إلى قواعد ضريبية جديدة: تسهل الرقمنة تتبع الثروات في الملاذات الضريبية وتحصيل الضرائب من مصادرها قبل خروجها عن نطاق السلطات الضريبية.
- تحسين الحماية الاجتماعية: استخدام أنظمة تحديد الهوية المتقدمة (مثل التكنولوجيا البيومترية) لضمان وصول الدعم المالي إلى الفئات المستهدفة بدقة.

2- الاستدامة المالية والتخطيط الاستراتيجي: (L'approche stratégique)

تسمح البيئة الرقمية بالانتقال من التسيير اليومي إلى التخطيط طويل الأمد؛ فمن خلال خاصية "معالجة البيانات الضخمة"، تكتسب المالية العامة قدرة على وضع سيناريوهات استشرافية تضمن الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن قوة المالية هنا تكمن في قدرة النظام الرقمي على التنبؤ بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لها بمرونة.

3- الشمول والتعاون الدولي (Inclusion and International Cooperation)

- الشمول الرقمي: تتطلب الحوكمة الرشيدة ضمان عدم تخلف الشركات الصغيرة أو الأسر الضعيفة عن الركب بسبب نقص التكنولوجيا.
- التنسيق الدولي: نظراً لطبيعة الاقتصاد الرقمي العابر للحدود، تتطلب الحوكمة المالية تعاوناً دولياً لتعديل أنظمة الضرائب العالمية ومواجهة التهرب الضريبي العابر للقارات.

باختصار، يرى التقرير أن الحوكمة المالية في البيئة الرقمية هي "أجندة إصلاح شاملة واستباقية" تتجاوز مجرد شراء الأدوات التقنية لتشمل معالجة الضعف المؤسسي والاجتماعي.

المطلب الثاني: التحول الرقمي كألية لارساء مرتكزات الحوكمة المالية:

يرتبط نجاح التحول الرقمي بمدى قدرته على إرساء مرتكزات الحوكمة المالية ومواجهة التحديات الناشئة عن الطفرات التقنية.

الفرع الأول: مرتكزات الحوكمة المالية في البيئة الرقمية

تقوم الحوكمة المالية في العصر الرقمي على مجموعة من الركائز التي لا تكتمل عملية التحول الرقمي إلا بها وهي:

1- الشفافية الهيكلية والمساءلة التفاعلية: وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية (2018)، لم تعد الشفافية مجرد "حق في الوصول للمعلومة"، بل أصبحت "إجراءً وقائياً" يمنع الفساد قبل وقوعه. في البيئة الرقمية، يتحول هذا المرتكز من "الشفافية الساكنة" (تقارير ورقية تنشر لاحقاً) إلى "الشفافية الديناميكية"؛ حيث تُجبر الأنظمة الرقمية المؤسسات العمومية على عرض تدفقاتها المالية بشكل لحظي وواضح. هذا الوضع الهيكلي يقلص "مكامن المقاومة" والبيروقراطية التي كانت تخفي التجاوزات المالية، ويحول المساءلة من إجراء إداري روتيني إلى "مساءلة مجتمعية ومؤسسية" مستندة إلى بيانات مفتوحة (Open Data) لا تقبل التأويل، مما يعزز الثقة بين المواطن والدولة في إدارتها للموارد السيادية.

2- التوظيف السيادي للتقنيات الناشئة في الرقابة الاستباقية: يعتبر البنك الدولي (2018) أن دمج التكنولوجيا في الرقابة المالية هو "مركز سيادي" يحمي الاقتصاد الوطني من الهزات. ولم يعد هذا المركز يكتفي بالرقابة المحاسبية الكلاسيكية، بل يتعداها إلى:

- **سلسلة الكتل (Blockchain) كدفتر حسابات غير قابل للاختراق:** يمثل هذا المركز ثورة في "موثوقية السجلات"؛ حيث يتم تسجيل كل دينار يُنفق في سجل رقمي مشفر وموزع، مما يجعل التزوير أو الحذف أو التعديل في البيانات المالية أمراً مستحيلاً من الناحية التقنية، وهذا هو أقصى درجات الحوكمة.
- **الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في التدقيق الاستباقي:** من خلال معالجة البيانات الضخمة (Big Data)، تستطيع أنظمة الحوكمة اكتشاف "الأنماط غير الطبيعية" في الإنفاق أو التهرب الضريبي قبل اكتمال العملية المالية، مما يحول الرقابة من "رقابة بعدية" تصحح الأخطاء إلى "رقابة قبلية" تحمي المال العام من الهدر.

4- المعيارية والموثوقية المطلقة للبيانات المالية: لا حوكمة بدون بيانات صادقة؛ لذا يركز هذا المحور على ضمان "جودة البيانات (Data Integrity)" في الأنظمة التقليدية، كانت البيانات المالية تعاني من "التشتت" و"البطء" و"الأخطاء البشرية"، أما في البيئة الرقمية، فإن المركز الأساسي هو "وحدة المصدر المعلوماتي". وهذا يعني أن المعلومة المالية تُنتج مرة واحدة وتُستخدم في كل مكان (الضرائب، الميزانية، الخزينة) بنفس الدقة. فتوفر بيانات تتسم بالسرعة والمعيارية يسهل عملية إعداد التقارير الميزانية وتوقعات النمو، ويضمن أن الأموال العامة تُوجه فعلاً للأغراض التي سُطرت لها قانوناً، بعيداً عن التقديرات العشوائية التي كانت تستنزف الميزانيات سابقاً.

الفرع الثاني: تحديات ورهانات المالية العامة في العصر الرقمي

يرى صندوق النقد الدولي أنه بالرغم من المزايا والمركزات الحوكمية التي يوفرها التحول الرقمي، فإن الانتقال إلى "المالية الرقمية" يفرض جملة من التحديات الجوهرية والرهانات الاستراتيجية التي يجب معالجتها لضمان حماية المال العام، وتتمثل فيما يلي:

1. تحدي الأمن السيبراني وسيادة البيانات: يُعد الأمن السيبراني التحدي الأكبر والمباشر في البيئة الرقمية؛ حيث يرى التقرير أن أتمتة العمليات المالية تزيد من "مساحة الهجوم" المعرضة للاختراقات الإلكترونية. إن أي ثغرة في أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية قد تؤدي إلى سرقة البيانات الحساسة، أو التلاعب بالحسابات الختامية، أو حتى تعطيل الوظائف الأساسية للخزينة العمومية، مما يجعل حماية "السيادة الرقمية" للمال العام رهاناً أمنياً يتجاوز البعد التقني الصرف.

2. رهان الفجوة الرقمية والشمولية المؤسسية: يطرح التقرير تحدي "الفجوة الرقمية (Digital Divide)؛ إذ إن التطور التكنولوجي المتسارع قد يخلق تفاوتاً بين المؤسسات القادرة على تبني الأنظمة الحديثة وتلك التي تفتقر للموارد أو المهارات. ويتمثل الرهان هنا في ضمان شمولية التحول الرقمي ليشمل كافة مفاصل الإدارة المالية، وتجنب نشوء "جزر رقمية" معزولة قد تصبح ثغرات للفساد أو لعدم دقة البيانات المالية الإجمالية.

3. تحدي الخصوصية وإساءة استخدام البيانات: بقدر ما تتيح "البيانات الضخمة (Big Data)" مراقبة فعالة للمال العام، بقدر ما تثير تحديات تتعلق بخصوصية البيانات المالية والشخصية. ويبرز هنا رهان التوازن بين حاجة الدولة لاستخدام البيانات لمكافحة التهرب الضريبي وحماية الموارد، وبين ضرورة وضع أطر قانونية صارمة تمنع إساءة استخدام تلك البيانات أو تسريبها، وهو ما يتطلب حوكمة قانونية تساير الطفرة التقنية.

4. رهان عصنة الكوادر البشرية وإعادة تصميم الوظائف: يؤكد التقرير أن التكنولوجيا لا تعمل في فراغ؛ فالتحدي يكمن في مدى جاهزية العنصر البشري للتعامل مع أنظمة الرقابة الذكية والذكاء الاصطناعي. الرهان الاستراتيجي يكمن في الاستثمار في تدريب الكوادر المالية وتطوير مهاراتهم التحليلية للتعامل مع التدفقات المالية الأنبية، بدلاً من المهام التقليدية، لضمان استدامة حماية المال العام في بيئة متغيرة باستمرار.

المبحث الثاني : واقع وأفاق رقمنة المالية العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الميزانياتي والإصلاح المحاسبي

إن الانتقال من القانون 84-17 إلى القانون العضوي 18-15 لم يكن مجرد تعديل سطحي أو استبدال للنصوص، بل كان بمثابة ميلاد لمنهجية تسيير جديدة تقوم على "الأداء والنتائج". غير أن هذه المنهجية لا تكتمل إلا بوجود نظام محاسبي رقمي يوفر الأدوات والآليات الكفيلة بضبط العمليات المالية وتدقيقها؛ ومن هنا يبرز دور القانون 23-07 كإطار تشريعي وعملي مستحدث للمحاسبة العمومية. فالعلاقة بين الإصلاح الميزانياتي والإصلاح المحاسبي هي علاقة تكامل وظيفي، تتخذ من الرقمنة والأنظمة المعلوماتية جسراً أساسياً لنقل هذه القوانين من طموحاتها النظرية إلى واقعها الميداني بما يضمن الشفافية وحماية المال العام.

المطلب الأول: المرجعية التشريعية والمؤسسية لرقمنة المالية العامة في الجزائر

إن التكامل المنهجي والوظيفي بين الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في الجزائر أوجد بيئة تشريعية تلزم الإدارة المالية بالتخلي عن الأساليب التقليدية لصالح الأنظمة المعلوماتية المدمجة أي قاعدة بيانات موحدة وانية.

الفرع الأول: التحول نحو "تسيير الأداء" ورقمنة الميزانية في ظل القانون العضوي 18-15

لقد شكل القانون 84-17 الإطار المرجعي لتسيير المالية العامة لثلاثة عقود، إلا أن محدوديته ظهرت في تكريس "ميزانية الوسائل" وغياب الشفافية، مما أدى إلى ضعف الرقابة البرلمانية وتدني مؤشر الميزانية المفتوحة (OBI) للجزائر نتيجة غموض الوثائق المحاسبية (مثل التكاليف المشتركة وحسابات التخصيص الخاص)، ولمعالجة هذه الاختلالات، جاء القانون العضوي 18-15 ليحدث ثورة في فلسفة التسيير، من خلال الانتقال من منطق استهلاك الاعتمادات إلى "التسيير بالأهداف والنتائج". ويمكن حصر التحول الرقمي والحوكمي في ظل هذا القانون ضمن المحاور التالية:

1. المرجعية التقنية (النظام المدمج SIGB) حيث يفرض التحول نحو ميزانية البرامج وجود نظام معلوماتي مدمج لتسيير الميزانية (SIGB) هذا النظام ليس مجرد أداة تقنية، بل هو "المحرك" الذي يحول السياسات العمومية إلى أهداف ومؤشرات أداء قابلة للقياس والرقابة الآنية، مما يخرج الرقابة من طابعها الشكلي إلى رقابة الجدوى والفعالية.

2. الانتقال من "محاسبة الصندوق" إلى "محاسبة الذمة": بموجب المادة 65، تم إدراج محاسبة الاستحقاق (محاسبة الحقوق المثبتة)، والتي لا تكتفي بتسجيل التدفقات النقدية (نفقات وإيرادات)، بل تعكس حقيقة ممتلكات الدولة وديونها. هذا التحول يتطلب "قواعد بيانات" رقمية ضخمة تمنح نظرة شاملة وفعالية عن ذمة الدولة، وهو ما يعزز مبدأ المساءلة.

3. تعزيز الحوكمة والشفافية البرلمانية: أقر القانون العضوي آليات لتعزيز المراقبة البرلمانية عبر تقليص آجال تقديم قانون تسوية الميزانية (ليصل إلى سنة واحدة ن-1 بحلول 2026). هذا التسريع في تقديم التقارير الملحقة والأهداف الاستراتيجية يستوجب "رقمنة شاملة" لتدقق المعلومات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، لضمان صدقية البيانات المالية ومطابقتها للواقع الميداني.

4. تفعيل المسؤولية والرقابة النوعية: من خلال اعتماد "محاسبة التكاليف" (المادة 68)، أصبح من الممكن تحليل كلفة كل نشاط داخل البرنامج. هذا التفصيل الرقمي يضع المسيرين (الأميرين بالصرف الجدد) أمام مسؤولية مباشرة عن "كفاءة الإنفاق"، ويسمح لمجلس المحاسبة بالمصادقة على حسابات الدولة بناءً على تقارير رقمية منتظمة وصادقة تعكس حقيقة الوضع المالي.

يُعد القانون العضوي 15-18 الركيزة الأساسية للإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في الجزائر، وقد انصب اهتمام وزارة المالية عند إعداده على محورين أساسيين لضمان الانتقال من "ميزانية الوسائل" إلى "ميزانية النتائج":

1. **المحور الميزانياتي والحوكمي** شمل إعادة هيكلة الميزانية وفق نظام متعدد السنوات، وتحسين عرضها ونشرها لتعزيز الشفافية، مع إعطاء دور استشاري وقوي لوزارة المالية في تنفيذ النفقات العمومية.
2. **المحور التقني والمعلوماتي:** (الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة) تضمن إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي، واستحداث مديرية مركزية للإعلام الآلي للإشراف على تطوير النظام المدمج لتسيير الميزانية (SIGB).

هذا التحول التشريعي فرض الانتقال من "محاسبة الصندوق" (الأساس النقدي) التي تكتفي برصد التدفقات، إلى "محاسبة الذمة" التي تدرج حقوق الدولة وديونها، مما يوفر نظرة شاملة وأنية عن ذمة الدولة، ويسمح بتفعيل مبدأ **المساءلة** من خلال تقييم الأداء بناءً على أهداف ومسؤوليات واضحة.

الفرع الثاني : عصرنة الممارسة المحاسبية والتحول نحو السندات الرقمية في ظل القانون 07-23.

نظراً للعلاقة الوطيدة بين النظامين الميزانياتي والمحاسبي، فإن الإصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 15-18 لا يمكن أن تحقق أهدافها في الفعالية والرشادة ما لم تكن مدعومة بإصلاح محاسبي عميق. ومن هذا المنطلق، صدر القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي (بتاريخ 21 جوان 2023)، ليحل محل القانون القديم 21-90 الذي اتسم بمحدودية "الأساس النقدي" وعجزه عن تقديم معلومات مالية شاملة.

ويمكن تفصيل هذا الإصلاح المحاسبي وفق الرؤية التي قدمها المشرع الجزائري في النقاط التالية:

1. النطاق والهيكلية التشريعية: حدد القانون في مادته الأولى سريان قواعده على ميزانيات الدولة، الجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والصحي. وقد جاء القانون في **خمس** أبواب رئيسية تنظم شؤون الأعوان المكلفين بالتنفيذ (أميرين بالصرف ومحاسبين)، إجراءات العمليات المالية، مسك الحسابات، والرقابة والمسؤوليات، وصولاً إلى الأحكام الانتقالية.

2. التحول نحو المحاسبة "ثلاثية الأبعاد" والمعايير الدولية: أحدث القانون (المادة 80) ثورة في بنية المحاسبة عبر اعتماد نظام ثلاثي يشمل: (المحاسبة الميزانياتية، المحاسبة العامة، ومحاسبة التكاليف). ولضمان جودة الحسابات وموثوقيتها، استندت وزارة المالية في استحداث هذا النظام إلى **17 معياراً دولياً** مستنبطة من المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSAS)، مما يسمح بالانتقال من "محاسبة الصندوق" إلى "محاسبة الاستحقاق" التي تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية والنتائج عند غلق السنة المالية (المادة 79).

3. الرقمنة كآلية إجرائية وقانونية (تجسيد الأنظمة المدمجة) : يعتبر القانون 07-23 المحرك التقني للرقمنة من خلال مواد صريحة:

- **المادة 81 و 82:** أوجبتا مسك المحاسبة العمومية بواسطة "نظام معلوماتي مدمج" ووسائل رقمية تراعي شروط أمن وحفظ البيانات واسترجاعها.
- **المادة 77:** اقترت "تجريد السندات من طبيعتها المادي"، حيث سمحت بإعداد وإرسال وحفظ المستندات الثبوتية بشكل رقمي، مما يسهل تتبع حركة الأموال بشكل دائم ودقيق بين الأمر بالصرف والمحاسب.

4. **عصرنة الرقابة وتحديد المسؤوليات:** عزز القانون من أساليب التدقيق والرقابة الداخلية القائمة على "الرقابة حسب المخاطر" بدلاً من الرقابة الشكلية. ومن أبرز المستجدات ما نصت عليه المادة 105 بشأن "المصادقة على حسابات الدولة" من طرف مجلس المحاسبة، وهو إجراء يعزز الشفافية والمساءلة، ويضمن أن القوائم المالية تعكس حقيقة ممتلكات الدولة (المواد 96 و 97).

خلاصة القول فإن القانون 07-23 يطمح إلى إعادة توجيه التسيير المالي للدولة من خلال تبسيط الإجراءات وتحديد مسؤوليات الفاعلين بدقة، مستخدماً الرقمنة كأداة لا غنى عنها لتحويل المحاسبة من مجرد سجل للتدفقات النقدية إلى نظام معلوماتي استراتيجي يحمي المال العام ويحقق الحوكمة المالية.

المطلب الثاني: تقييم مسار الرقمنة في الجزائر (الرهانات والآفاق)

ان تقييم مسار الرقمنة في الجزائر يعكس الإرادة السياسية للانتقال من عصر الإدارة التقليدية إلى الحوكمة المالية الذكية، وينصب اهتمام هذا المطلب على رصد المنجزات التقنية في قطاع المالية ومقارنتها بالرهانات الاقتصادية المسطرة في الإصلاح الميزانياتي؛ واستشراف الآفاق المستقبلية الكفيلة بتجاوز العقبات الميدانية للوصول إلى نظام مالي رقمي يتسم بالشفافية والكفاءة.

الفرع الأول: المكاسب المحققة في تعظيم الموارد وترشيد الإنفاق (نظام Jibayatic و Alces كنماذج للدراسة)

يتضمن هذا الفرع استعراض النماذج التطبيقية لرقمنة المصالح الجبائية والجمركية في الجزائر عبر نظامي "جبائتك" و"ALCES" كنموذجين لدراستنا التحليلية، وهذا للوقوف على مدى قدرتها في تجسيد آليات الإصلاح المالي والمحاسبي الجديد ميدانياً.

اولا-نظام Jibayatic كنموذج لعصرنة الادارة الجبائية

تمثل عصرنة الإدارة الجبائية حجر الزاوية في إصلاح المالية العامة بالجزائر ورفع كفاءة الجهاز الإداري، حيث انتقلت من "الإدارة الورقية" إلى "الإدارة الرقمية التفاعلية". ويمكن حصر هذه المكاسب من خلال تطوير أنظمة ومنصات معلوماتية متكاملة تغطي مختلف العمليات الجبائية:

1. نظام "جبائتك" (Jibaya'tic) " نظام المعلومات المدمج

- **طبيعته:** تم وصفه بأنه "نظام معلوماتي متكامل" وهو الأقدم والأشمل (أطلق في 07 ماي 2017)

- دوره :رقمنة المسار الجبائي الداخلي في مراكز الضرائب (CDI) والمراكز الجوارية.(CPI)
- وظيفته :يغطي العمليات من التصريح إلى الدفع وتتبع الملفات الجبائية للمؤسسات والشركات.
- اهم مكاسبه :

تسيير الملف الجبائي الرقمي: يسمح بمتابعة المكلف منذ التسجيل وحتى التحصيل وتتبع المنازعات، مما يضمن "وحدة المعلومة" ومنع تكرار الملفات.

تحسين كفاءة التحصيل: من خلال أتمتة العمليات، قلّت الأخطاء البشرية وسرعت وتيرة إصدار سندات التحصيل، مما انعكس إيجاباً على الإيرادات العادية للدولة.

الشفافية والمساءلة: يوفر النظام معلومات دقيقة حول الإجراءات، مما يعزز ثقة المكلف ويقلل من فرص الفساد الإداري.

2. بوابة "مساهمتكم"(Moussahama'tic)

- طبيعتها : "بوابة رقمية حديثة" ومنصة تصريح ودفع عن بعد. تمثل نقلة نوعية في فلسفة "الخدمة العمومية الرقمية"
- دورها : هي الواجهة الخارجية التي يتعامل معها المكلف بالضريبة مباشرة عبر الإنترنت.
- ميزتها : تركز بشكل أساسي على الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقة الذهبية أو بطاقة (CIB) ، وتستهدف تسهيل الامتثال الضريبي دون تنقل.
- اهم مكاسبها :

تفعيل الدفع عن بُعد: استخدام البطاقة الذهبية وبطاقة (CIB) لدفع الضرائب والرسوم، مما يضمن تدفق السيولة إلى الخزينة بصفة آنية.(Real-time)

مرونة التصريح: تمكين المكلفين من تقديم تصريحاتهم الدورية والسوية (G50 وغيرها) في أي وقت ومن أي مكان، مما أدى إلى خفض "تكاليف الامتثال" وتوفير الجهد للإدارة والمكلف معاً.

3. منصة "طابعكم"(Tabioucom) " أحدث إنجازات التحول الرقمي

- طبيعتها :تطبيق ومنصة رقمية حديثة جداً (أطلقت في أوت 2024)، تُعد هذه المنصة دليلاً على تسارع وتيرة الرقمنة.
- دورها :متخصصة في "حقوق الطابع الجبائية".

إحصائيات ملموسة: حققت المنصة استخراج 75,614 وصل دفع لحقوق الطابع في ظرف وجيز (حتى نوفمبر 2024)، مما يثبت نجاعة التوجه نحو "تجريد السندات من طابعها المادي" تماشياً مع المادة 77 من القانون 07-23.

سهولة الوصول: تقديم خدمات دفع الطابع على مدار الساعة (24/24سا)، مما قضى على الطوابير في مراكز الضرائب والبريد.

4.البوابة الرابعة المكملة: بوابة التقييم الجبائي(NIF)

ان بوابة (NIF) هي بوابة التقييم الجبائي الالكترونية ، وهي المدخل الأول لأي نظام رقمي، حيث تسمح بالحصول على "رقم التعريف الجبائي" إلكترونياً، وتمثل الهوية الرقمية التي بدونها لا يمكن للمكلف اللوج إلى "جبائتك" أو "مساهمتك". والمكسب المحقق من هذه البوابة هو الانتقال من التسيير المحلي للأرقام الجبائية إلى قاعدة بيانات وطنية مركزية من خلال إتاحة ميزة التعريف الموحد الذي يتيح تسهيل عملية الحصول على شهادة التسجيل الجبائي وتأكيد صحتها آلياً، وهو ما يخدم "الرقابة المتقاطعة" بين مختلف الدوائر الوزارية (المالية، التجارة، الجمارك)

إن التكامل الوظيفي بين بوابة التقييم الجبائي(NIF) ، نظام "جبائتك"، ومنصة "مساهمتك" لا يعد مجرد نجاح تقني، بل هو التجسيد العملي لمتطلبات القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

-الانتقال إلى محاسبة الاستحقاق (الحقوق المثبتة): بموجب المادة 79 من القانون 07-23، أصبحت الدولة ملزمة بتسجيل حقوقها فور نشوئها وليس عند تحصيلها نقداً. وهنا يلعب نظام "جبائتك" الدور المحوري؛ فبمجرد إيداع المكلف لتصريحه الرقمي، يتم إثبات "الدين الجبائي" في النظام المحاسبي للدولة كحق مثبت، مما يعطي صورة آنية وصادقة عن مستحقات الخزينة العمومية قبل دخولها للحسابات النقدية.

-تجسيد مبدأ "تجريد السندات من المادية": تماشياً مع المادة 77 من نفس القانون، توفر منصة "مساهمتك" و"طابعكم" سندات دفع وإيصالات إلكترونية مشفرة ومؤمنة. هذه السندات الرقمية أصبحت تتمتع بالقوة القانونية الكاملة في الإثبات المحاسبي، مما يسهل عمليات الرقابة والتدقيق التي يقوم بها مجلس المحاسبة دون الحاجة للأرشفة الورقية الضخم.

-توفير "الصورة الصادقة" للوضعية المالية: إن الربط بين رقم التعريف الجبائي (NIF) والتدفقات المالية عبر الدفع الإلكتروني يضمن "وحدة المصدر المعلوماتي". هذا التكامل يمنع تشتت البيانات المالية ويضمن أن القوائم المالية السنوية للدولة تعكس الحقيقة الميدانية للنشاط الاقتصادي، وهو الجوهر الذي جاء من أجله الإصلاح المحاسبي المعاصر (IPSAS) المعتمد في القانون الجديد.

-تعزيز الرقابة الآنية والمساءلة: بفضل هذه الأنظمة، انتقلت الرقابة من طابعها "البعدي" (بعد فوات الأوان) إلى رقابة "آنية واستباقية". فالأنظمة المدمجة تسمح للمحاسب العمومي والأمر بالصرف بمتابعة التحصيل لحظة بلحظة، مما يقلص من مخاطر الخطأ البشري أو التلاعب، ويحقق مبدأ الحوكمة المالية المنشود في ظل القانون العضوي 15-18.

وعليه يمكن القول ان هذه المكاسب الرقمية (جبائتك، مساهمتك، طابعكم) هي التطبيق الميداني لروح القانون العضوي 15-18؛ فهي التي توفر "البيانات الضخمة (Big Data)" اللازمة لإعداد ميزانية البرامج والنتائج. كما أنها تجسد متطلبات القانون 07-23 المتعلق بالمحاسبة العمومية، من خلال إرساء قواعد "المحاسبة العامة" المبنية على الحقوق المثبتة، حيث يتم رصد الدين الجبائي للدولة لحظة التصريح الرقمي، وليس فقط عند التحصيل النقدي.

ثانيا- نظام ALCES كنموذج لعصرنة الإيرادات وحماية السيادة المالية

يعد نظام **ALCES** (Algerian Customs Electronic System) الذي أطلق في نوفمبر 2023، أداة استراتيجية تتجاوز مجرد الرقمنة التقنية لتصبح "نظام يقظة وتحكم" شامل. ويمكن تحليل مكاسبه المحققة والمستهدفة وفق الأبعاد التالية:

1- المكاسب الإجرائية والرقابية المحققة (إلى غاية جويلية 2024)

أثبت النظام نجاعته الميدانية من خلال معالجة **120 ألف تصريح جمركي** وتسجيل أكثر من **6000 متعامل اقتصادي**، وتتجلى قوته في:

- **أتمتة سلسلة القيمة الجمركية**: من خلال "التصريح الإلكتروني" و"التخليص الإلكتروني"، تم تجريد العمليات من طابعها المادي، مما قلص تكاليف الامتثال وزاد من سرعة دوران السلع، وهو ما يعزز التنافسية الاقتصادية.
- **الذكاء الاصطناعي في تسيير المخاطر**: انتقلت الجمارك من الرقابة العشوائية إلى الرقابة المبنية على تحليل البيانات، مما سمح بتركيز الجهود على الشحنات عالية المخاطر وتسهيل عبور الشحنات الآمنة.
- **الشفافية المالية في محاسبة القباضات**: يضمن النظام إدارة دقيقة لمحاسبة القباضات الجمركية، مما يغلق منافذ التلاعب بالرسوم ويضمن تدفق الإيرادات إلى الخزينة العمومية وفق مبادئ القانون 23-07.

2- الربط البيئي و"الشباك الموحد" (أفاق 2025)

يمثل الربط البيئي الذي انطلقت تجاربه في جويلية 2024 مع وزارات (التجارة، الفلاحة، الصناعة الصيدلانية) حجر الزاوية في الحوكمة المالية، حيث يهدف إلى:

- القضاء على تزوير الوثائق الإدارية والتراخيص من خلال التحقق الآلي بين الأنظمة المعلوماتية.
- تجسيد مفهوم **"الشباك الموحد"** الذي يربط النظام الجمركي بكافة الهيئات المصدرة للشهادات، مما يقلص البيروقراطية ويحقق "وحدة المعلومة" بين مختلف القطاعات الوزارية.

3- المرحلة الانتقالية التالية من ALCES (الثلاثي الأول 2025)

تتجه المديرية العامة للجمارك نحو رقمنة "العمق العملياتي" من خلال:

- **برمجيات المنازعات**: لضمان تتبع قانوني دقيق للقضايا وحقوق الدولة المالية.
- **المراقبة البعيدة**: لتعزيز الرقابة بعد خروج البضائع، وهو ما يتماشى مع فلسفة "الرقابة حسب المخاطر".
- **جمركة المسافرين**: لتبسيط الإجراءات الجمركية للأفراد، مما يحسن صورة الخدمة العمومية.

"إن نجاح نظام **ALCES** في معالجة آلاف التصاريح الجمركية بصفة رقمية يمثل التطبيق الميداني للمادة 77 من القانون 07-23 المتعلقة بـ 'تجريد السندات من المادية'. كما أن الربط البيئي المستهدف سيحول الجمارك من مجرد 'جهاز جباية' إلى 'فاعل استراتيجي' يمتلك قاعدة بيانات ضخمة (Big Data)

تساهم في دعم اتخاذ القرار المالي ووضع سياسات جمركية مبنية على تحليل واقعي ودقيق للمبادلات التجارية".

ثالثا- نظام المعلومات المدمج لتسيير الميزانية (SIGB) : نموذج عصرنة النفقات

إذا كان "جبانتك" و "ALCES" يركزان على تعبئة الموارد، فإن نظام SIGB هو الأداة التي تجسد روح القانون العضوي 15-18 في جانب الإنفاق.

- **طبيعته :** هو نظام مركزي يربط وزارة المالية بكافة الأمرين بالصرف في الوزارات والمؤسسات العمومية.
- **دوره في تحقيق المكاسب:**
 - الرقابة اللحظية على الاعتمادات :يمنع النظام ألياً أي ارتباط بنفقة لا تملك غطاءً مالياً كافياً، مما يقضي على ظاهرة "الديون غير المسوكة" التي كانت ترهق الخزينة سابقاً.
 - تتبع الأداء : (KPIs) يسمح النظام بربط كل دينار يُنفق بهدف ومؤشر قياس، مما يحول الميزانية من "أرقام صماء" إلى "أهداف محققة".
 - تجسيد محاسبة الاستحقاق :من خلال هذا النظام، يتم تسجيل التزامات الدولة فور نشوئها، مما يوفر "لوحة قيادة (Dashboard)" لوزير المالية لمتابعة الوضعية المالية للدولة لحظة بلحظة.

رابعا- النظام المعلوماتي الجديد للخزينة (برنامج عصرنة الخزينة)

يهدف هذا النظام إلى التحول من التسيير النقدي التقليدي إلى "التسيير الإلكتروني للتدفقات المالية"، وتتجلى أهم مكاسبه فيما يلي:

1. مركزية الحسابات والربط اللحظي : يعمل النظام على ربط الخزينة المركزية بكافة الخزائن الولائية والمحلية عبر شبكة معلوماتية مؤمنة، مما يسمح بـ "وحدة الصندوق". هذا الربط يتيح للمحاسب العمومي رؤية آنية وشاملة لمستوى السيولة المتوفرة لدى الدولة، وهو ما يقلص مخاطر العجز المفاجئ ويحسن إدارة الديون.

2. تفعيل نظام الدفع الإلكتروني الحكومي (E-Payment) : من أبرز مكاسب عصرنة الخزينة هو إطلاق منصة الدفع الإلكتروني التي تسمح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بدفع الرسوم، الغرامات، والإتاوات عبر البطاقات البنكية (CIB) أو الذهبية. هذا الإجراء يجسد المادة 77 من القانون 07-23 عبر "تجريد وصولات الدفع من طابعها المادي".

3. نظام المقاصة الآلي والتحويلات المباشرة : بفضل الربط مع "بنك الجزائر" وعبر نظام ARTS (نظام التسوية اللحظية)، أصبحت التحويلات المالية (مثل أجور الموظفين أو مستحقات الموردين) تتم آلياً ودون الحاجة للتداول الورقي للشيكات، مما سرع من "دورة الإنفاق العام" وقلل من الأجل البيروقراطية للصرف.

4. تجسيد "محاسبة الاستحقاق" (الذمة المالية) : يوفر النظام الجديد الأدوات التقنية لمسك "المحاسبة العامة"؛ حيث لا يكفي بتسجيل ما دخل وما خرج من نقود، بل يسجل حقوق الدولة والتزاماتها فور نشوئها.

هذا التحول هو الذي يسمح لمجلس المحاسبة بالمصادقة على حسابات الدولة بناءً على قوائم مالية (Bilan) تعكس الذمة المالية الحقيقية للجزائر.

5. تأمين البيانات المخطط التوجيهي (SDI): تعتمد عصرنه الخزينة على مخطط توجيهي للإعلام الآلي يضمن "سيادة البيانات المالية"، من خلال تشفير العمليات وتوثيقها رقمياً، مما يمنع أي تلاعب أو اختراق للحسابات السيادية للدولة.

ان عصرنه الخزينة تمثل الحلقة الأهم في رقمنة المالية العامة للدولة ؛ فإذا كانت الجمارك والضرائب تستهدف جمع الأموال وكان نظام SIGB أساس عصرنه النفقات في علاقة متكاملة لتشكيل المنظومة الرقمية المندمجة للمالية العامة' والذي يسمح بالانتقال الى التسيير الاستراتيجي ، فإن الخزينة الرقمية هي التي تضمن حماية هذه الأموال وإدارتها وتوجيهها نحو الإنفاق بكفاءة وسرعة وشفافية".

الفرع الثاني :معوقات التحول الرقمي وأفاق الوصول إلى "الحكومة المالية الرقمية الشاملة."

وعلى الرغم من هذه المكاسب التقنية والمؤشرات الإحصائية الإيجابية في الأداء الرقمي للمنظومة الجمركية والجبائية، إلا أن المسار نحو الحكومة الشاملة لا يزال يواجه تحديات تقنية وبشرية مع عقبات عملية ترتبط بجوهر النظام المحاسبي والهندسة المالية تستوجب المعالجة لضمان فعالية الاصلاحات التي باشرتها الجزائر وفيما يلي عرض مفصل لهذه المعوقات متبوعة بحلولها وآفاقها المستقبلية:

أولاً: معوقات التحول الرقمي للمالية العامة (رؤية تشخيصية)

1. المعوقات البشرية والتنظيمية (سيكولوجية التغيير ونقص الكفاءة)

- **مقاومة التغيير وفقدان الوظائف:** يمثل الخوف من التكنولوجيا عائقاً بنوياً لدى الموظفين في مصالح الضرائب والخزينة، حيث يُنظر للرقمنة كأداة لتقليص الأدوار البشرية أو كشف الأخطاء المهنية.
- **الحل والآفاق:** تفعيل مكاتب "إدارة التغيير (Change Management)" داخل وزارة المالية، مع بناء ثقافة مؤسسية توضح أن الرقمنة تهدف لرفع قيمة العمل البشري، وإشراك الأعوان في مراحل التخطيط لنظام (SIGB) لتعزيز الشعور بالملكية.
- **فجوة المهارات الرقمية المتخصصة:** يواجه تطبيق القانون 23-07 تحدي نقص المحاسبين القادرين على التعامل مع "محاسبة التكاليف" والذكاء الاصطناعي في التدقيق.
- **الحل والآفاق:** الاستثمار في برامج تطوير مهني مكثفة (Reskilling) ، والاعتماد على نموذج (ADKAR) لتطوير المهارات التحليلية بدلاً من اليدوية.

2. المعوقات التقنية والبنوية (تحدي السيادة الرقمية والأنظمة الموروثة)

- **تعقيد الأنظمة القديمة (Legacy Systems):** تعاني بعض المؤسسات العمومية من أنظمة معلوماتية متهاكة لا تتوافق مع الأنظمة المدمجة الجديدة، مما يزيد من تكلفة الربط الزمني والمادي.
- **الحل والآفاق:** تبني نهج "التحديث التدريجي" واستخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لربط السجلات القديمة بالمنصات الجديدة (مثل بوابة مساهمتك)، مع الانتقال للحوسبة السحابية (Cloud Computing).
- **تهديدات الأمن السيبراني:** إن "تجريد السندات من المادية" (المادة 77 من قانون 23-07) يفتح جبهة جديدة للمخاطر تتعلق باختراق البيانات المالية الحساسة.

- **الحل والآفاق:** جعل الأمن السيبراني جزءاً بنيوياً في تصميم البرامج (Security by Design) ، واعتماد التشفير المتقدم والمصادقة متعددة العوامل (MFA) كشرط قانوني.

3. المعوقات المحاسبية والعلمية (من واقع الدراسات الحديثة)

- **الفجوة بين "مرونة المعايير" و"جمود الأنظمة الرقمية":** تمنح المعايير المحاسبية (IPSAS) التي تتبناها الجزائر مرونة في الاختيار بين السياسات البديلة، بينما تصمم الأنظمة الرقمية بقواعد جامدة (Hard-coded)، مما يخلق "فجوة توافق" تؤدي لنقص في موضوعية القياس والعدالة في العرض عند الأتمتة.
- **خطر "المحاسبة الإبداعية الرقمية: (Digital Creative Accounting):** قد تمنح أدوات الهندسة المالية (مثل التوريق) فرصاً لسلوكيات انتهائية إذا لم تكن مؤطرة بنظام رقمي شديد الشفافية، مما يزيد من المخاطر والغموض حول الصفقات المالية العامة.
- **كثافة البيانات وصعوبة الاستخدام الكفء:** المشكلة لم تعد في "نقص المعلومات"، بل في "ضخامة البيانات (Big Data)" التي تفوق قدرة المحاسبين والمهندسين الماليين على تحليلها واستخدامها بفعالية في اتخاذ القرار الاستراتيجي.
- **تحدي "التمثيل الصادق" في البيئة الافتراضية:** تبرز صعوبة في تحقيق "التمثيل الصادق" (Faithful Representation) للعمليات المالية المعقدة (كالعقود الرقمية) ضمن القوائم المالية التقليدية، مما يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية الحكومية.

4. المعوقات الاستراتيجية وحوكمة الموارد:

- **ضعف التكامل وتشتت "الجزر الرقمية":** عمل مصالح الجمارك والضرائب والخزينة بشكل منفصل يخلق تعارضاً في البيانات المالية الكلية للدولة.
- **الحل والآفاق:** فرض "نظام إدارة موحد" يضمن تدفق البيانات بمرونة، مما يسهل اتخاذ القرارات بناءً على "وحدة المصدر المعلوماتي".
- **التغير التقني المتسارع والتكلفة:** خطر استثمار مبالغ ضخمة في حلول قد تصبح قديمة سريعاً.
- **الحل والآفاق:** اعتماد "المنصات القابلة للتطوير" واستخدام (SaaS) ، مع إنشاء "حاضنات ابتكار داخلي (Digital Innovation Labs)".
- **سوء إدارة البيانات وغياب المعيارية:** فقدان آليات تنظيف البيانات يؤدي لتقارير محاسبية غير دقيقة تتعارض مع روح الإصلاح.
- **الحل والآفاق:** وضع استراتيجية وطنية لحوكمة البيانات المالية واستخدام الذكاء الاصطناعي لاستخلاص رؤى استشرافية تضمن التوازن الميزانياتي.

ثانياً: آفاق الوصول إلى الحوكمة المالية الرقمية المستدامة (استراتيجية التكامل الشامل)

- تتمثل الآفاق المستقبلية في الانتقال من مجرد "الرقمنة" إلى "التكامل الذكي" بين الهندسة المالية والتحول الرقمي وفق المحاور التالية:

1. بناء "إطار محاسبي للتكامل": تكمن الحوكمة في وضع إطار يربط بين أدوات التحول الرقمي (سلاسل الكتل، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية) وأدوات الهندسة المالية، لتحسين الخصائص النوعية للمعلومات (التوقيت المناسب والقابلية للتحقق).
2. تفعيل "الامتة الذكية" للرقابة المالية: الاعتماد على الذكاء الاصطناعي (AI) لتطوير "أنظمة خبيرة" تقوم بمراجعة العمليات المالية لحظياً، مما يقلص التدخل البشري ويحد من مخاطر المحاسبة الإبداعية.
3. تحقيق "الشفافية المطلقة": تهدف الحوكمة المستدامة إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عبر أدوات التحول الرقمي، مما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين ورفع كفاءة التحليل المالي للدولة.
4. تطوير "المحاسب الرقمي المهجن": تطوير التأهيل العلمي للمحاسبين العموميين ليصبحوا "مهندسين ماليين رقميين" قادرين على فهم التغيرات التنظيمية والتعامل مع تقنيات (Blockchain) لضمان أمن العمليات.

إن التعامل المنهجي مع هذه التحديات، وإسقاطها على الإدارة المالية الجزائرية، هو ما سيحول الرقمنة من "مشروع تقني" إلى "رحلة استراتيجية طويلة الأمد" تضمن تحقيق السيادة المالية والشفافية المطلقة. فنجاح هذا التحول يتوقف على "التكامل المنهجي"؛ حيث توفر التكنولوجيا السرعة، وتوفر الهندسة المالية الحلول الإبداعية، بينما يضمن الإطار المحاسبي الرصين الشفافية والمساءلة (الحوكمة).

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة التي سلطت الضوء على المرتكزات المفاهيمية والمنهجية لرقمنة المالية العامة في الجزائر، يمكن القول إن الانتقال نحو "المالية الرقمية" لم يعد مجرد خيار تقني تمليه تحديات العصرنة، بل أضحت ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الإصلاح الميزانياتي الجديد وفق القانون العضوي 18-15 وقانون المحاسبة العمومية 07-23.

لقد خلص البحث إلى أن المشرع الجزائري وضع فعلاً حجر الأساس لثورة إدارية حقيقية تهدف إلى تجريد السندات من ماديتها وتكريس مبدأ الاستحقاق المحاسبي؛ وبناءً على ذلك فإن هذه الأنظمة الرقمية هي "الأوعية التقنية" التي بدونها يظل القانون 07-23 مجرد نصوص نظرية، فهي التي تحول المحاسبة العمومية من مجرد "سجل للنفقات والإيرادات" إلى "نظام معلوماتي استراتيجي" يخدم اتخاذ القرار الاقتصادي ويحمي المال العام. غير أن الواقع الميداني كشف عن وجود "فجوة" تتطلب جسراً من التكامل بين النص القانوني والواقع التقني، لضمان عدم بقاء هذه الإصلاحات حبيسة الأدرج الإدارية.

وأهم ما يمكن استخلاصه من نتائج وتوصيات هو ما يلي:

1. العلاقة التكاملية بين القوانين: استنتاج وجود علاقة عضوية وتكاملية بين القانون العضوي 15-18 وقانون المحاسبة العمومية 07-23؛ فالأول حدد الأهداف والبرامج (المالية الاستراتيجية)، والثاني ضبط آليات التنفيذ والتقييد المحاسبي (المالية التشغيلية)، مما أوجد بيئة قانونية حاضنة للرقمنة لا يمكن فيها تفعيل مسار التحول الرقمي بمعزل عن تطبيق هذين النصين بشكل متوازن.
2. التأسيس التقني للقانون: استنتجت الدراسة أن الأنظمة الرقمية (Jibaya'tic, ALCES, SIGB) تمثل "أوعية تقنية" التي حولت نصوص القانون 07-23 من إطار نظري إلى نظام معلوماتي استراتيجي يحمي المال العام.
3. الانتقال لمحاسبة الاستحقاق: أثبتت النتائج أن رقمنة قطاع الضرائب والجمارك سمحت بتكريس "محاسبة الحقوق المثبتة"، حيث يتم رصد حقوق الدولة لحظة نشوئها رقمياً، مما يعكس الصورة الصادقة للذمة المالية للدولة.

4. تحقيق التكامل البيئي: إن نجاح الحوكمة المالية مرهون بمدى قدرة الدولة على كسر "الصوامع المعلوماتية" المنفصلة بين مصالح الضرائب والجمارك والخزينة، والتحول نحو نظام معلوماتي مدمج يضمن وحدة المصدر وموثوقية المعلومة اللحظية.
5. تأهيل المورد البشري وتطوير الثقافة التنظيمية: إن مواجهة "مقاومة التغيير" لدى العنصر البشري لا تتم بالفرض، بل بالاستثمار في "المحاسب الرقمي المهجن" الذي يمتلك مهارات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، مع توفير بيئة عمل تحفز الابتكار لا الخوف من الرقابة.
6. تحصين السيادة: مع التخلي عن الورق، تبرز ضرورة قصوى لتعزيز "السيادة الرقمية" من خلال استراتيجيات أمن سيبراني استباقية تحمي بيانات الخزينة من مخاطر الاختراق أو التلاعب المحاسبي الرقمي.
7. من الرقابة التقليدية إلى الرقابة الذكية: إن الأفق الحقيقي للحوكمة يكمن في تحويل أنظمة المعلومات من أدوات للتسجيل إلى "أنظمة خبيرة" قادرة على التنبؤ بالاختلالات المالية قبل وقوعها، مما يحقق الفعالية في الإنفاق العام. فقد أظهر البحث أن النظام المدمج SIGB ساهم في الانتقال من رقابة الوسائل إلى رقابة الأداء، مما سمح بضبط الإنفاق العام ومنع التجاوزات قبل وقوعها بفضل "الرقابة الآنية".

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب والتقارير والمجلات العلمية (باللغة العربية)

1. بن منصور، عبد الكريم. (2021). عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر كمدخل لتحقيق الحوكمة المالية في ظل القانون العضوي 15-18. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر.
2. صندوق النقد الدولي. (2018، أبريل). الراصد المالي: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي .
<https://www.imf.org/en/publications/fm/issues/2018/04/06/fiscal-monitor-april-2018>
3. صندوق النقد الدولي. (2025، يناير). آفاق الاقتصاد العالمي: تقرير يناير 2025. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.
4. مجلة البحوث الإدارية. (2025، يوليو). عدد خاص حول التحول الرقمي والهندسة المالية. مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، المجلد 43، العدد 3.

ثانياً: المقالات الصحفية والمواقع الإلكترونية

5. القاسمي، محمد بن سيف. (2024، 27 يناير). (تحديات وسبل تعزيز حماية المال العام في ظل التحول الرقمي. جريدة الرؤية العمانية. تم الاسترجاع من <https://alroya.om/post/345003>
6. فريق تحرير إس بي سكيلز. (2025، 28 ديسمبر). (أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي وكيفية التغلب عليها. تم الاسترجاع من <https://spskills.com/articles/الرقمي/>
7. وزارة المالية الجزائرية. (2025، 6 فبراير). (المالية العامة في الجزائر: الوثائق والملفات الكبرى . تم الاسترجاع من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2173-2025-02-06-14-34-12>
8. وزارة المالية الجزائرية. (2025، 6 فبراير). (عصرنة الأنظمة المعلوماتية لوزارة المالية. تم الاسترجاع من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/2174-2025-02-06-14-39-01>

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

9. **Ministère des Finances (Algérie). (2025). Le Système d'Information de Gestion Budgétaire (SIGB): Enjeux et Perspectives. [Rapport officiel].**
10. **International Monetary Fund (IMF). (2018). Fiscal Monitor: Capitalizing on Information Technology. Washington, DC.**